OIC/COMCEC-FC/ 36-20/D(1)

COMCEC

# تقرير حول تنفيذ
# استراتيجية الكومسيك

أكتوبر/ تشرين الأول 2020
مكتب تنسيق الكومسيك

**تقرير عن تطور**

**تنفيذ استراتيجية الكومسيك**

**1. المقدمة:**

تواصل الكومسيك (اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي) جهودها من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي البالغ عددها 57 دولة منذ عام 1984. والهدف الرئيس للكومسيك هو مواجهة التحديات الاقتصادية للأمة الإسلامية والمساهمة في جهودها التنموية. في هذا الصدد، تعمل الكومسيك كمنتدى حوار سياسي لإنتاج المعرفة ونشرها، وتبادل الخبرات، وأفضل الممارسات، وتطوير فهم مشترك وتقريب السياسات بين الدول الأعضاء. تواصل الكومسيك مساعيها التعاونية في ضوء استراتيجية الكومسيك التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2013.

جلبت استراتيجية الكومسيك زخما جديدا في الجهود المبذولة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ولا تقدم الاستراتيجية رؤية واضحة للأمة الإسلامية فحسب، بل تحدد أيضًا أدوات التنفيذ لتحقيق أهدافها. ولقد أبدت الدول الأعضاء اهتمامًا ودعمًا كبيرين لأدوات تنفيذ الاستراتيجية، أي مجموعات عمل الكومسيك وتمويل مشاريع الكومسيك خلال السنوات السبع الماضية من تنفيذ الاستراتيجية.

توفر مجموعات عمل الكومسيك منصة منتظمة لتبادل المعرفة والخبرات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. يتم إجراء تقرير بحثي لكل اجتماع لمجموعة عمل للكشف عن الوضع في الدول الأعضاء فيما يتعلق بالموضوع المحدد للاجتماع. تتم دراسة بعض الدول الأعضاء بالتفصيل في هذه التقارير من خلال الزيارات الميدانية والاستطلاعات والمقابلات.

تنعقد مجموعات عمل الكومسيك في مجالات التعاون الستة التي حددتها استراتيجية الكومسيك، وهي التجارة والنقل والاتصالات والسياحة والزراعة والتمويل والتخفيف من حدة الفقر. منذ الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك، تم عقد ستة اجتماعات لمجموعات العمل. جميع المنشورات المتعلقة باجتماعات مجموعة العمل، وهي التقارير البحثية والتوقعات القطاعية ووقائع الاجتماعات، متاحة على موقع الكومسيك في شكل كتاب إلكتروني (http://ebook.comcec.org/).

لقد واصلت مجموعات العمل عقد جلسات مناقشة السياسات في مداولاتها. ويناقش خبراء الدول الأعضاء توصيات السياسات حول موضوع الاجتماع بناءً على بحث مكثف بالإضافة إلى ردود الدول الأعضاء على أسئلة السياسات، والتي يتم إبلاغها لجهات التنسيق قبل كل اجتماع لمجموعة العمل، ثم تُحال توصيات السياسات هذه إلى الدورة الوزارية لدراستها واعتمادها. وبناءً على ذلك، سيتم تقديم توصيات الجولة الخامسة عشرة من اجتماعات مجموعة العمل (الرابعة عشرة لفريق العمل المعني بالتعاون المالي) إلى

الدورة السادسة والثلاثين للكومسيك التي ستُعقد في 23-26 نوفمبر/تشرين الثاني 2020 للنظر فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة.

علاوة على ذلك في أعقاب تفشي جائحة كورونا عالميا، أوضحت مجموعات عمل الكومسيك ، بالإضافة إلى برنامج أنشطتها المعتاد، بتوضيح آثار الجائحة على القطاعات الثلاثة المهمة وهي الزراعة والسياحة والتجارة من خلال اجتماعات التشاور الافتراضية التي عقدت في الفترة من يونيو/حزيران إلى يوليو/تموز 2020.وقد ناقشت مجموعات عمل الكومسيك ذات الصلة، في اجتماعاتها الاستشارية المخصصة بشأن جائحة كورونا، الآثار الحالية والمستقبلية المحتملة للجائحة على سياسات السياحة والتجارة والزراعة، وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين الدول الأعضاء، كما ناقشت فرص التعاون بناء على احتياجات وخبرات الدول الأعضاء.

يوفر تمويل المشروع للكوميسك، أداة التنفيذ الثانية لاستراتيجية الكوميسك، على فرصة للدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لتنفيذ المشروعات متعددة الأطراف بما يتوافق مع الأهداف والغايات المحددة في استراتيجية الكوميسك. وعلاوةً على ذلك، تتحول التوصيات السياسية التي تصدرها مجموعات العمل والمعتمدة من الدورات الوزارية إلى مشروعات راسخة حيث تخدم هذه المشروعات الهدف النهائي لتحسين القدرة المؤسسية والبشرية ضمن الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي.

وقد أظهرت الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي اهتمامًا كبيرًا بتمويل مشروع الكوميسك. وفي عام 2019، تم تنفيذ 22 مشروعًا بنجاح بواسطة الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الدولية. وقد استفادت 35 دولة عضو من تمويل مشروع الكوميسك.

وعلاوةً على ذلك، وضمن الدعوة السابعة لمقترحات المشروعات، أُختير 22 مشروعًا لتمويله من قبل مكتب تنسيق الكوميسك في عام 2020، ومع ذلك لم تكتمل هذه المشروعات بعد بسبب التأخيرات الناتج عن قيود السفر الدولية المفروضة بسبب وباء فيروس كورونا المستجد. ولذا، من المتوقع الانتهاء من بعض المشروعات في عام 2021. ومن ناحية أخرى، أرسل مكتب تنسيق الكوميسك الدعوة الثامنة بتاريخ 1 سبتمبر 2020. والمستندات ذات الصلة متاحة على الموقع الإلكتروني للكوميسك (cpf.comcec.org).

وعلاوةً على ذلك، أطلق مكتب تنسيق الكوميسك برنامج جديد لبناء القدرات باسم استجابة الكوميسك لفيروس كورونا المستجد حيث يهدف البرنامج إلى مساعدة الدول الأعضاء فيما يخص معالجة التفريعات الحالية والمستقبلية المحتملة للوباء. وبهذا الصدد، سوف يقدم مكتب تنسيق الكوميسك طرائق جديدة ضمن برنامج استجابة الكوميسك لفيروس كورونا المستجد للاستجابة مباشرةً إلى احتياجات الدول الأعضاء فيما يخص الوباء والدعوة إلى تقديم مقترحات مشروعات بحلول منتصف شهر أكتوبر 2020.

وعلاوةً على ذلك، ومع الأخذ بعين الاعتبار الموقف الحالي والظروف الخاصة في فلسطين، وخصوصًا القدس الشريف والقرارات التي صدرت عن القمة الإسلامية الاستثنائية الأخيرة بشأن القدس، بدأ مكتب تنسيق الكوميسك برنامج القدس الذي يركز على تنمية الوجهة وإدارتها والسياحة القائمة على المجتمع في القدس. ويحتوي البرنامج على العديد من المشروعات لتنفيذها بين 2020 و2022 بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الوطني في فلسطين.

يلخص هذا التقرير التقدم المحرز منذ الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك نحو تنفيذ استراتيجية الكومسيك.

**2. قرارات الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك بشأن تنفيذ الاستراتيجية**

انعقدت الدورة الخامسة والثلاثون للكومسيك في الفترة من 25 إلى 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2019 في اسطنبول بالجمهورية التركية. ولقد تم إطلاع الدورة من قبل مكتب تنسيق الكومسيك على التقدم المحرز نحو تنفيذ استراتيجية الكومسيك. وبعد مداولات مثمرة، اعتمدت الدورة الخامسة والثلاثون للكومسيك القرارات التالية، من بين أمور أخرى، لضمان التنفيذ الفعال لاستراتيجية الكومسيك:

- رحبت الدورة بالتقرير المرحلي المقدم من مكتب تنسيق الكومسيك الذي يبرز التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية، وأثنت على البلدان الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لمساهماتها القيمة في تنفيذ الاستراتيجية، وطالبت الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي بمواصلة دعمها الكامل لتنفيذ الاستراتيجية.
- طلبت الدورة من مكتب تنسيق الكومسيك تقديم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الكومسيك إلى دورات الكومسيك واجتماعات لجنة المتابعة وغيرها من منتديات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.
- أشادت الدورة بجهود مجموعات العمل نحو تقارب السياسات بين الدول الأعضاء في مجالات اختصاصها ورحبت بتوصيات السياسات التي قدمتها مجموعات العمل في اجتماعاتها التي عقدت في فبراير/شباط – أبريل/نيسان وسبتمبر/أيلول – نوفمبر/تشرين الثاني 2019.
- رحبت الدورة بانتهاء المشروعات السبعة عشر الممولة ضمن تمويل مشروع الكوميسك في عام 2018 والمشروعات الجديد الاثني وعشرين المنفذة في عام 2019، كما رحب بالدعوة السابعة لمقترحات المشروعات المقدمة من مكتب تنسيق الكوميسك في شهر سبتمبر 2019. بالإحاطة بالنواتج القيمة للمشروعات الممولة سابقًا من طرف الكوميسك منذ عام 2014، دعت الدورة الدول الأعضاء إلى تعزيز جهودها لتعزيز الاستفادة من تمويل مشروع الكوميسك، وخصوصًا في ضوء تحقيق التوصيات السياسية الوزارية.

- علاوة على ذلك، دعت الدورة الدول الأعضاء ذات الصلة إلى استخدام نظام متابعة سياسة الكومسيك الذي وضعه مكتب تنسيق الكومسيك للمتابعة الفعالة لتنفيذ توصيات السياسات الوزارية للكومسيك.
- أشادت الدورة بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لتنفيذ توصيات السياسات الوزارية للكومسيك، ودعت جميع الدول الأعضاء إلى بذل كل جهد ممكن لتنفيذ توصيات السياسات، وطلبت من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي دعمها تحقيقا لهذه الغاية من خلال تنفيذ برامج تنمية القدرات والتدريب لتنفيذ توصيات السياسات.
- دعت الدورة، مع الأخذ في الاعتبار النتائج القيمة للمشروعات التي مولتها الكومسيك في السابق منذ 2014، البلدان الأعضاء إلى تكثيف جهودها لتسخير فوائد تمويل مشروعات الكومسيك، لا سيما بهدف تجسيد توصيات السياسات الوزارية.
- أحاطت الدورة علما مع التقدير بأن الدول الأعضاء، وهي إندونيسيا وغامبيا ونيجيريا وتركيا، قد أنشأت بالفعل آليات تنسيق وطنية لتسهيل تنسيق الأعمال ذات الصلة بالكومسيك ولا سيما تنفيذ قرارات الكومسيك وتوصيات السياسات الوزارية على المستوى الوطني وشجع الدول الأعضاء الأخرى على إنشاء آليات تنسيق مماثلة لهذه الأغراض.
- علاوة على ذلك، أعربت الدورة عن تقديرها لمكتب تنسيق الكومسيك، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية على جهودهم نحو تنفيذ استراتيجية الكومسيك.
- أعربت الدورة أيضا عن تقديرها لمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية على الأنشطة، لا سيما برامج بناء القدرات والتدريب، التي تساهم في تنفيذ توصيات السياسات الوزارية للكومسيك في مجالات التعاون الستة لاستراتيجية الكومسيك.
- كررت الدورة طلبها إلى مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجالات الاقتصادية والتجارية لمواصلة التنسيق مع مكتب تنسيق الكومسيك، بما في ذلك من خلال لجنة الدورة، من أجل ضمان التقدم والتكامل في تنفيذ كل من استراتيجية الكومسيك ومنظمة التعاون الإسلامي لعام 2025: برنامج العمل، لا سيما في مجالات التجارة والاستثمار.
- طلبت الدورة من الدول الأعضاء المعنية المشاركة بنشاط في الأنشطة التي ينظمها مكتب تنسيق الكومسيك ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية والغرفة

الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية في مجالات التعاون في استراتيجية الكومسيك، ودعت هذه المؤسسات لإرسال دعوات إلى الدول الأعضاء قبل الاجتماعات بوقت كافٍ لضمان مشاركتها.

## 3. تنفيذ استراتيجية الكومسيك

### 3.1 اجتماعات مجموعات عمل الكومسيك

عُقدت الجولة الخامسة عشرة من اجتماعات مجموعة عمل الكومسيك في يوليو/تموز – سبتمبر/أيلول 2020 (الاجتماع الرابع عشر لمجموعة عمل التعاون المالي). وبصرف النظر عن المؤسسات العامة ذات الصلة، تمت دعوة ممثلين من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وكذلك المنظمات الدولية ذات الصلة لحضور اجتماعات مجموعات العمل لتمكين انعكاس مجموعة واسعة من وجهات نظر الجهات المعنية خلال المناقشات.

وتماشياً مع الممارسة المنتظمة لكل اجتماع من اجتماعات مجموعة العمل، واصلت مجموعات العمل إجراء جلسة مناقشة حول السياسة في مداولاتها. وبعد مداولات مكثفة، صاغت مجموعات العمل توصيات سياسية ملموسة، والتي سيتم تقديمها إلى الدورة الوزارية لدراستها واعتمادها.

جميع الوثائق والعروض التقديمية التي تم تقديمها أثناء اجتماعات مجموعة العمل متاحة على موقع الكومسيك على الإنترنت. (www.comcec.org)

علاوة على ذلك، في أعقاب تفشي جائحة كورونا عالمية، أوضحت مجموعات عمل الكومسيك، بالإضافة إلى برنامج أنشطتها المعتاد، آثار جائحة كورونا على القطاعات الثلاثة المهمة وهي الزراعة والسياحة والتجارة من خلال اجتماعات التشاور الافتراضية التي عقدت في الفترة من يونيو/حزيران إلى يوليو/تموز 2020.

#### 3.1.1. مجموعة عمل الكومسيك للتجارة

لقد أصبح تيسير التجارة أحد الموضوعات المهمة في جدول الأعمال الاقتصادي العالمي. وقد ركزت مجموعة عمل التجارة في الكومسيك على قضايا تيسير التجارة في اجتماعاتها الأخيرة والتي تعد أيضًا أحد مجالات الإنتاج المهمة لاستراتيجية الكومسيك.

يمكن لتيسير التجارة أن يقلل تكاليف التجارة بشكل بارز. وفقًا لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يمكن أن يؤدي تنسيق الوثائق التجارية وتبسيط الإجراءات التجارية وإتاحة المعلومات المتعلقة بالتجارة واستخدام العمليات الآلية إلى خفض إجمالي تكاليف التجارة بنسبة 14.5% للبلدان منخفضة الدخل و15.5 % للبلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض و13.2 % للبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى.[1] يمكن وصف تيسير التجارة بأنه تبسيط الإجراءات في عمليات التجارة الدولية. ويشمل تنسيق الإجراءات التجارية وتوحيدها، وخفض التكاليف، وزيادة القدرة التنافسية في التجارة، وضمان إجراء عمليات التجارة الدولية

بكفاءة وشفافية. علاوة على ذلك، تعد آليات تيسير التجارة مفيدة للغاية في تعزيز مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين في عمليات التشاور.

[1] مكتب تنسيق الكومسيك، أنظمة النافذة الواحدة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 2017.

في هذا الصدد، تتمتع هيئات تيسير التجارة الوطنية بأهمية رئيسة في تصميم تدابير تيسير التجارة وتنفيذها. إنها توفر منصة مواتية للقطاعين العام والخاص وجميع الجهات المعنية الأخرى في المجتمع التجاري لمناقشة التحديات في مجال التجارة ووضع الحلول على المستوى الوطني.

ضمن هذا الإطار، اجتمعت مجموعة عمل التجارة في الكومسيك افتراضيا عبر الإنترنت في 22 سبتمبر/أيلول 2020 تحت عنوان "المبادئ التوجيهية لإنشاء هيئات وطنية فعالة لتيسير التجارة في دول منظمة التعاون الإسلامي". وخلال الاجتماع ناقش المشاركون الممارسات والاتجاهات العالمية وكذلك كيفية الاستفادة بشكل أفضل من هيئات تيسير التجارة الوطنية ووضع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في هذا الصدد.

يكشف الدليل الذي أعده مكتب تنسيق الكومسيك حول هذا الموضوع أن الإطار التنظيمي المصمم جيدًا والتواصل الفعال بين الجهات المعنية واعتماد تقنيات الإدارة الحديثة هي بعض القضايا الرئيسية لنجاح هيئات تيسير التجارة الوطنية. من ناحية أخرى، قد تواجه هيئات تيسير التجارة الوطنية بعض التحديات مثل عدم وجود ملكية سياسية قوية للعمل الإضافي والمشاركة غير المنتظمة للأعضاء المرشحين وسوء إدارة الأداء ورأس المال البشري غير الكافي. وكما هو موضح في الدليل، قد لا يعمل الهيكل التنظيمي لهيئات تيسير التجارة الوطنية الناجحة في بلد ما بشكل صحيح في دولة أخرى، ومن ثم لا يوجد نموذج واحد يناسب الجميع لجعل هيئات تيسير التجارة الوطنية فعالة وناجحة. وفي هذا الصدد، توفر المبادئ التوجيهية والممارسات الموصى بها المحددة في الدليل مجموعة واسعة من الخيارات للبلدان الأعضاء لدينا لاستخدامها وفقًا لسياقها الوطني.

جميع الوثائق والعروض التقديمية التي تم تقديمها أثناء اجتماعات مجموعة العمل متاحة على موقع الكومسيك على الإنترنت. (www.comcec.org)

علاوة على ذلك، عقدت مجموعة عمل التجارة للكومسيك اجتماعًا تشاوريًا خاصًا في 13 يوليو/تموز 2020 تحت عنوان "آثار جائحة كوروناعلى التجارة والمضي قدمًا في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". في هذا الإطار، ناقشت مجموعة العمل الآثار الحالية والمستقبلية المحتملة للوباء على الاقتصاد والتجارة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، وكذلك سياسات تيسير التجارة، وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين الدول الأعضاء، وتداولت بشأن فرص التعاون القائمة على حول احتياجات وخبرات الدول الأعضاء.

سلط المشاركون، بعد مداولات مكثفة، الضوء على المجالات / المواضيع التالية:

- تصميم / تعزيز آليات دعم وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق انتعاش صحي خلال الأزمة
- المساعدة في رقمنة الشركات التجارية وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة من حيث تحسين بنيتها التحتية الرقمية وتعزيز وصولها إلى منصات التداول عبر الإنترنت
- دعم الرقمنة والتجارة غير الملامسة باستخدام التقنيات الإلكترونية في الخدمات الجمركية أثناء تفشي الوباء
- تسهيل الوصول إلى المنتجات الطبية وتسهيل تجارتها بين الدول الأعضاء
- ضمان الحوار والتعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال تيسير التجارة خلال أوقات الأزمات
- تعزيز البنية الهشة لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي في الاستجابة للأزمات مثل الوباء
- تبادل الخبرات فيما يتعلق بالتدابير الأمنية قبل الشحن
- زيادة الحوار والتعاون بين الأجهزة الحدودية للبلدان المجاورة من خلال الترتيبات الإقليمية والمتعددة الأطراف من أجل توفير تجارة سلسة عبر الحدود أثناء الأزمة
- توفير الآليات والترتيبات من أجل تأمين الاتصال اللوجستي في سلسلة التوريد العالمية أثناء الأزمة
- إنشاء منصة معلومات بين الدول الأعضاء لتسهيل متابعة التحديثات في سياساتها التجارية
- توفير منصة لنشر خطط / برامج عمل جائحة كورونا للدول الأعضاء من أجل تسهيل تبادل الخبرات
- توفير استدامة تدفق الاستثمار المحلي والدولي خلال فترة الوباء
- تقديم الدعم الفني فيما يتعلق بالخدمات الجمركية والسياسات التجارية الأخرى للدول الأعضاء المحتاجة
- التوعية ببرامج ومشاريع المنظمات الدولية الداعمة ذات الصلة بالتجارة والاستثمار
- تعزيز فعالية هيئات تيسير التجارة الوطنية في البلدان الأعضاء للتعامل بشكل أفضل مع جائحة كورونا

جميع الوثائق والعروض التقديمية التي تم تقديمها خلال اجتماعات مجموعات العمل المذكورة أعلاه متاحة على موقع الكومسيك على الإنترنت (www.comcec.org)

### 3.1.2 مجموعة عمل النقل والاتصالات التابعة للكومسيك

تعتبر البنية التحتية للنقل والاتصالات عنصرا حاسما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان. يرتبط النمو الاقتصادي والإنتاجي لمنطقة معينة ارتباطًا وثيقًا بالبنية التحتية للنقل وأنظمة النقل التي تتيح زيادة الإنتاجية من خلال انخفاض التكاليف اللوجستية، وتوفير المخزون، والوصول إلى أسواق التوريد والعمل الأكبر.

في السنوات الأخيرة استلزم تزايد عدد السكان وقيود الميزانية المصحوبة بالطلب المتزايد على خدمات النقل أساليب جديدة للإدارة الفعالة للبنية التحتية للنقل. في هذا الصدد، يعد تسعير البنية التحتية للنقل أحد الأساليب الناشئة التي يمكن أن تكون مصدرًا مهمًا للتمويل للحكومات وأداة فعالة لإدارة الطلب على حركة المرور بالإضافة إلى تقليل العوامل الخارجية السلبية مثل المشاكل البيئية. علاوة على ذلك، فإن تسعير البنية التحتية للنقل مهم بشكل خاص لزيادة جودة البنية التحتية للنقل الوطني وخدمات النقل لصالح المجتمع. يعتبر التسعير أيضًا مجالًا حساسًا يتطلب التحسين بما يتناسب مع الحقائق الاقتصادية للبلدان ومستويات الدخل لشعوبها.

ونظرًا لأهمية هذا الموضوع، عقدت مجموعة عمل النقل والاتصالات التابعة للكومسيك اجتماعها الخامس عشر افتراضيا عبر الإنترنت في 7 يوليو/تموز 2020 تحت عنوان "تسعير البنية التحتية للنقل في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". خلال الاجتماع، ناقش ممثلو الدول الأعضاء وتبادلوا وجهات نظرهم وخبراتهم حول كيفية تعزيز التنفيذ فيما يتعلق بتسعير البنية التحتية للنقل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. علاوة على ذلك، ناقشوا الاتجاهات العالمية وأفضل الممارسات في العالم من أجل استخلاص دروس ملموسة منها.

يقدم التقرير البحثي الذي تم إعداده للاجتماع إطارًا مفاهيميًا حول تسعير البنية التحتية للنقل والاتجاهات العالمية والممارسات الحالية وتوصيات سياسيات ملموسة لتحسين عمليات التنفيذ فيما يتعلق بتسعير البنية التحتية للنقل في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.و يتضمن التقرير ست دراسات حالة بما في ذلك ثلاث زيارات ميدانية (إندونيسيا ونيجيريا وتونس) وثلاث أبحاث مكتبية (سنغافورة وجنوب إفريقيا والمملكة المتحدة[2]).

[2] مكتب تنسيق الكومسيك، تسعير البنية التحتية للنقل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 2020.

في هذا الإطار، يسلط التقرير الضوء على التحديات الرئيسة التي تواجه البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بتسعير البنية التحتية للنقل مثل إطار قانوني وطني غير واضح أو غير متاح ونظم حوكمة رديئة وقدرة مؤسسية وبشرية محدودة ونقص المبادئ التوجيهية اللازمة بشأن محتوى تسعير البنية التحتية للنقل.

في ضوء النتائج الرئيسية للتقرير والمداولات خلال الاجتماع، توصلت مجموعة العمل إلى التوصيات السياسية التالية:

- تطوير سياسات تسعير البنية التحتية للنقل المعاصرة والاستفادة من أدوات التنفيذ مثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيثما أمكن، وعمليات النقل العام من أجل نظام نقل يعمل بشكل جيد.
- تعيين مشغل مستقل (كيان / مؤسسة / هيئة) للتحصيل الفعال للرسوم وتخصيص الأموال الناشئة عن خدمات تسعير البنية التحتية للنقل.
- استخدام أدوات تسعير البنية التحتية للنقل (مثل الرسوم وضريبة المركبات وضريبة الوقود وضريبة الأميال وما إلى ذلك) لإدارة الطلب على النقل بفعالية وكذلك لجمع الأموال لتطوير البنية التحتية للنقل.
- الاستفادة من المجموعات المعاصرة (أي الرسوم الإلكترونية المؤتمتة، والوحدات على متن الطائرة، والنظام العالمي للملاحة بالأقمار الصناعية) وأنظمة الإنفاذ لضمان تسعير البنية التحتية للنقل بشكل فعال.

جميع الوثائق والعروض التقديمية التي تم تقديمها أثناء اجتماعات مجموعة العمل متاحة على موقع الكومسيك على الإنترنت. (www.comcec.org).

### 3.1.3 مجموعة عمل السياحة التابعة للكومسيك

لقد اكتسبت السياحة أهمية خاصة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد عقدت مجموعة عمل السياحة التابعة للكومسيك عدة اجتماعات حول مختلف جوانب قطاع السياحة وفئاته الفرعية. تعتبر السياحة العلاجية هي إحدى مجالات السياحة الناشئة التي يمكن تعريفها على أنها عملية السفر خارج بلد الإقامة لغرض تلقي الرعاية الطبية. وقد استحوذت الشعبية المتزايدة للسياحة العلاجية على اهتمام صانعي السياسات والباحثين ومقدمي الخدمات ووسائل الإعلام. تمثل السياحة العلاجية ظاهرة عالمية تقدر بمليارات الدولارات ومن المتوقع أن تنمو بشكل كبير في العقد القادم. في هذا الصدد، بلغت قيمة سوق السياحة العلاجية 95.8 مليار دولار أمريكي في عام 2018 ومن المتوقع أن تصل إلى 165.3 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2023. لتوفير نظرة عامة، من المتوقع أن ينمو سوق السياحة العلاجية بمعدل نمو سنوي مركب من 14 إلى 15 بالمائة من حيث حجم السوق. ومن المتوقع أن يزداد متوسط عدد المرضى المستقبلين بمعدل 8 إلى 10 بالمائة سنويًا خلال الفترة 2017-2023. وقد أصبحت السياحة الطبية على مستوى العالم صناعة بمليارات الدولارات مقارنة بالعدد المتزايد للأشخاص الذين يسافرون إلى دول أخرى للحصول على خدمات الرعاية الصحية اليوم، يسافر ملايين الأشخاص إلى الخارج لأغراض طبية. وتلعب عوامل مختلفة مثل الفعالية من حيث التكلفة، وتحسين الجودة في الخدمات، ووقت

الانتظار الأقل، وتوافر العلاجات، والعلاجات البديلة، والهبات الطبيعية دورًا في قرارهم بتلقي العلاج الطبي بعيدًا عن الوطن الأم.

ونظرًا لأهمية هذه القضية، تناولت مجموعة عمل الكومسيك للسياحة، في اجتماعها الخامس عشر في 24 سبتمبر/أيلول 2020، تفصيليا السياحة العلاجية من خلال مناقشة الاتجاهات في العالم ومنظمة التعاون الإسلامي، وتحديد التحديات الرئيسية، وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة، والتداول بشأن خيارات السياسة لتحسين السياحة العلاجية في الدول الأعضاء.

في إطار التقرير البحثي الذي تم إجراؤه للاجتماع، أجريت زيارات ميدانية إلى تركيا والأردن وألمانيا كممارسات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والممارسات الدولية. من ناحية أخرى، تم إجراء دراسات مكتبية لأذربيجان وماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية والهند. ووفقًا للتقرير المذكور أعلاه، فإن أفضل عشر وجهات للسياحة العلاجية في العالم هي اليابان وكوريا والولايات المتحدة وتايوان وألمانيا وسنغافورة وماليزيا والسويد وتايلاند والهند، في حين أن ماليزيا وتركيا وإندونيسيا والإمارات العربية المتحدة والأردن هي الدول الرائدة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي.

في ضوء نتائج تقرير البحث، سلط فريق العمل الضوء على التحديات التالية:

- عدم كفاية البنية التحتية الصحية ونوعية الخدمة السيئة
- محدودية القدرات المؤسسية والبشرية
- إجراءات التأشيرة المقيدة
- خطط الحوافز غير الكافية

بعد مداولات مكثفة، توصلت مجموعة العمل إلى توصيات السياسيات التالية:

- تشجيع الأنشطة التسويقية والعلامات التجارية من أجل تعزيز صورة بلد المقصد بهدف جذب المرضى الدوليين
- استخدام المنصات عبر الإنترنت لاستراتيجية التسويق المخصصة تجاه الفئات المستهدفة
- تشجيع تطوير / تنفيذ برامج التبادل بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للعاملين في المجال الطبي من أجل تعزيز تبادل المعرفة والخبرة
- تشجيع الترتيبات الثنائية أو الإقليمية / المتعددة الأطراف (مثل برامج تبادل المرضى، وخدمات التشخيص المسبق، والتحالفات بين مقدمي الرعاية الصحية وتبسيط خطط التأمين الصحي وما إلى ذلك) بين الجهات المعنية من القطاعين العام / الخاص بما في ذلك التأمينات والمستشفيات من أجل الحفاظ على تبادل المرضى

- إنشاء قاعدة بيانات حول السياحة الصحية لتستخدمها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لمزيد من التعاون فيما يتعلق بتبادل علاج المرضى وبناء القدرات في توفير الرعاية الصحية

وتماشياً مع القرار ذي الصلة الصادر عن الجلسة الوزارية الـ 35 للكومسيك، فقد نظر الاجتماع الخامس عشر لمجموعة عمل الكومسيك في مجال السياحة، في يومه الثاني، الاستعدادات لجلسات التبادل الوزاري لوجهات النظر للاجتماع الـ 36 للكومسيك التي ستعقد تحت شعار "تشجيع ريادة الأعمال من أجل تنافسية صناعة السياحة".

وفي هذا الإطار، خرج الاجتماع الخامس عشر لمجموعة عمل الكومسيك في مجال السياحة بمجموعة من التوصيات السياسية تحت العناوين التالية لجلسات التبادل الوزاري لوجهات النظر للاجتماع الـ 36 للكومسيك:

- الاستثمارات العامة والبنية التحتية
- بناء القدرات ومنح الشهادات والتدريب
- التمويل والدعم
- الإجراءات التشريعية
- إدارة المخاطر
- الاستدامة
- التعاون داخل منظمة المؤتمر الإسلامي

جميع الوثائق والعروض التقديمية التي تم تقديمها أثناء اجتماعات مجموعة العمل متاحة على موقع الكومسيك على الإنترنت. (www.comcec.org)

علاوة على ذلك ، فإن قطاع السياحة - بطبيعته - هو الأكثر تضررا من جائحة كورونا، هفو أحد من أكثر القطاعات تضررا من تفشي فيروس كورونا. ووفقًا لمنظمة السياحة العالمية (UNWTO)، سينخفض عدد السياح الدوليين الوافدين بنسبة 20 في المائة إلى 30 في المائة في عام 2020 مقارنة بعام 2019. وهذا يعادل خسارة 300 إلى 450 مليار دولار أمريكي في عائدات السياحة الدولية.

في هذا الإطار، عقدت مجموعة عمل السياحة في الكومسيك اجتماعًا تشاوريًا افتراضيًا عبر الإنترنت في 9 يوليو/تموز 2020، وتناولت بالتفصيل الآثار الحالية والمحتملة لجائحة كورونا على قطاع السياحة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. استكشف فريق العمل أيضًا بناء القدرات وفرص تبادل الخبرات بين البلدان الأعضاء.

وقد سلط المشاركون الضوء على المجالات / المواضيع التالية:

- إدارة المخاطر الاستراتيجية والأزمات في السياحة

- تدريب إقليمي عبر الإنترنت على التسويق الرقمي والترويج
- التسويق والترويج السياحي
- تعزيز التعاون في مجال إحصاءات السياحة
- التدريب على تنويع المنتجات السياحية
- تنشيط قطاع السياحة العلاجية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
- إنشاء منصة التبادل السياحي (مثل معرض السياحة عبر الإنترنت)
- تشجيع الترتيبات الحدودية الثنائية في قطاع السياحة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
- تشجيع استخدام التقنيات الحديثة (مثل أنظمة الخدمة الذاتية والروبوتات) في تقديم الخدمات السياحية للحد من انتشار فيروس كورونا
- تطوير علامات تجارية آمنة ونظيفة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي
- إعادة تصميم المنتجات والعمليات السياحية وسط جائحة كورونا والأوبئة المستقبلية

جميع الوثائق والعروض التقديمية التي تم تقديمها أثناء اجتماعات مجموعة العمل متاحة على موقع الكومسيك على الإنترنت. (www.comcec.org)

### 3.1.4 مجموعة عمل الزراعة في الكومسيك

يعتبر حسن الإدارة على جميع المستويات، العالمية والإقليمية والوطنية على وجه الخصوص، ضرورة أساسية لإحراز تقدم في مكافحة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. إن إطار السياسات والإطار القانوني والاتساق والتنسيق والتنفيذ والإنفاذ والمعلومات والرصد والتقييم هي الجوانب الرئيسة للإدارة الجيدة للأمن الغذائي. علاوة على ذلك، فإن مبادئ مثل الشفافية والفعالية والمساءلة والعمل الجماعي هي أجزاء لا تتجزأ عن حسن الإدارة لضمان الأمن الغذائي والتغذية. لذلك، من الطبيعي أن تلعب الحكومات دورًا رائدًا في ضمان حسن الإدارة من خلال نهج شامل. وفي هذا الصدد، عقد الاجتماع الخامس عشر لمجموعات العمل الزراعية في 17 سبتمبر/أيلول 2020 افتراضيا عبر الإنترنت بعنوان "الإدارة الجيدة لضمان الأمن الغذائي والتغذية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" وتقرير بحثي تم إعداده حول ونظر الفريق العامل في الموضوع نفسه.

ويعرض التقرير المذكور أداء إدارة الأمن الغذائي للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على أساس أربعة مستويات لحسن الإدارة: (1) إطار السياسة والإطار القانوني (2) التنسيق والاتساق (3) التنفيذ (4) مراقبة المعلومات- تقييم. يكشف تقرير البحث أيضًا أن العديد من البلدان التي تعاني من مشاكل

انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في منظمة التعاون الإسلامي لديها ثغرات في الإدارة في آليات التنسيق والرصد. إلى جانب ذلك، تعاني العديد من البلدان من فجوات في الإدارة من حيث تكامل أهداف الأمن الغذائي والتغذية مع خطط التنمية الوطنية.

في إطار التقرير البحثي، أجريت زيارات ميدانية في إندونيسيا وكوت ديفوار وفلسطين وخضعت البرازيل لدراسة مكتبية.

ويحدد التقرير البحثي التحديات التالية، من بين أمور أخرى، فيما يتعلق بإدارة الأمن الغذائي في البلدان الأعضاء.

- خطوات تشريعية غير مكتملة
- عدم وجود خطط واضحة ومفوضة
- آليات المراقبة المحدودة
- التشرذم المفرط للعمل الحكومي
- مشاكل البنية التحتية على المستوى دون الوطني

تماشياً مع النتائج الرئيسية للتقرير المذكور أعلاه والمناقشات التي دارت خلال الاجتماع، قدمت مجموعة العمل المعنية بالزراعة التوصيات السياسية التالية:

• وضع استراتيجية وطنية شاملة للأمن الغذائي والتغذية و / أو تعزيز سياسات واستراتيجيات الأمن الغذائي القائمة لتوسيع نطاقها وشمولها حتى يتمكن الجميع من جني الفوائد، بما في ذلك الفئات الأكثر فقراً والأكثر ضعفاً لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع .

• إنشاء آلية تنسيق وطنية رفيعة المستوى (أي مجلس وزاري أو رئاسي) لضمان حوار صحي ومستدام بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل التنسيق الفعال لجميع أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين في عمليات صياغة السياسات وتنفيذها والرصد؛ ومنحها قوة تنفيذية كبيرة وموارد بشرية ومالية كافية.

• تحسين التنسيق والاتساق في إجراءات السياسات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية في الأوقات المضطربة (مثل جائحة كورونا) على جميع المستويات التي تتراوح من المستوى دون الوطني إلى الوطني، وطني إلى ثنائي أو متعدد الأطراف، من شبه الإقليمي إلى إقليمي، وأخيراً من مستوى منظمة التعاون الإسلامي إلى المستوى العالمي.

• وضع خطة تنفيذ مفصلة وشفافة للمهام الوطنية ودون الوطنية وتزويد موظفي العمل الميداني بالمعرفة الفنية ذات الصلة وتخصيص الموارد المالية الكافية لكل خطوة من خطوات عملية التنفيذ.

• إنشاء منصة عبر الإنترنت / نظام معلومات غذائي (مثل خريطة جوانب الضعف ومنتديات الأمن الغذائي) الذي ينقل بشكل مثالي معلومات في الوقت الفعلي حول مراقبة الأمن الغذائي وحوكمة التغذية بهدف إنتاج بيانات وإحصاءات موثوقة وصياغة سياسات قائمة على الأدلة.

• تعزيز بناء القدرات وتبادل المعارف / الخبرات بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على المستويات الأربعة لحسن الإدارة للأمن الغذائي والتغذية (أي (1) السياسة والإطار القانوني (2) التنسيق والاتساق (3) التنفيذ (4) مراقبة المعلومات وتقييمها).

جميع الوثائق والعروض التقديمية التي تم تقديمها أثناء اجتماعات مجموعة العمل متاحة على موقع الكومسيك على الإنترنت. (www.comcec.org)

علاوة على ذلك، عقدت مجموعة عمل الزراعة في الكومسيك اجتماعًا تشاوريًا افتراضيا عبر الإنترت بعنوان "تأثيرات جائحة كورونا على الأمن الغذائي والزراعة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" في 30 يونيو/حزيران 2020. وناقشت مجموعة العمل الآثار الحالية والمستقبلية المحتملة جائحة الأمن الغذائي والسياسات الزراعية وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة والتداول بشأن فرص التعاون على أساس احتياجات وخبرات دولنا الأعضاء.

ضمن هذا الإطار، سلط المشاركون الضوء على بعض الأفكار / خيارات السياسات لمبادرات التعاون المستقبلية.

جميع الوثائق والعروض التقديمية التي تم تقديمها أثناء اجتماعات مجموعة العمل متاحة على موقع الكومسيك على الإنترنت. (www.comcec.org)

### 3.1.5 مجموعة عمل الكومسيك للتخفيف من حدة الفقر

تشير التوقعات الأخيرة إلى أن نسبة سكان العالم الذين يعيشون في المناطق الحضرية قد تزيد إلى حوالي 70% ومن المتوقع أن يصل حجم سكان الحضر إلى 7 مليارات في أوائل الخمسينيات من القرن الحالي. من المتوقع أن تحدث معظم الزيادة المتوقعة في عدد سكان الحضر في أفريقيا وآسيا، مما يشير إلى أن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ستكون معرضة بشكل خاص لعملية التحضر المتوقعة. ستؤدي التحديات الجديدة مثل العواقب المدمرة لجائحة كورونا والزيادة السريعة في أعداد اللاجئين الذين يعيشون في المناطق الحضرية إلى تفاقم مخاطر الفقر الحضري في البلدان الأعضاء.

ونظرًا لأهمية هذه القضية، عقد الاجتماع الخامس عشر لمجموعة العمل المعنية بالتخفيف من حدة الفقر في 29 سبتمبر/أيلول 2020 افتراضيا عبر الإنترنت تحت شعار "الفقر الحضري في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

يستعرض تقرير بحثي حول الموضوع تم إجراؤه للاجتماع المذكور أعلاه الاتجاهات العالمية للفقر الحضري، ويسلط الضوء على فجوات البيانات الرئيسة والمسائل الإحصائية ذات الصلة ويحدد تحديات الفقر الحضري الحالية والمستقبلية للبلدان الأعضاء.

ويسلط التقرير الضوء على أن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة تلك الموجودة في إفريقيا وآسيا، قد شهدت اتجاهاً قوياً للتوسع الحضري، والذي من المتوقع أن يستمر أكثر في العقود القادمة. ويكشف التقرير أن الكثافة السكانية العالية في الأحياء الفقيرة تقلل من قدرة السياسة العامة على التدخل الفعال في حالات الطوارئ والاستجابة لها، ووضع استراتيجيات فعالة طويلة الأجل للحد من الفقر الحضري، وتحسين مستويات معيشة الناس الذين يعيشون في المناطق الحضرية.

وقد حدد الفريق العامل التحديات التالية:

- ارتفاع معدلات السكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة
- ارتفاع معدلات العمالة غير الرسمية
- انخفاض مستويات التوظيف للفئات المحرومة
- ارتفاع عدد اللاجئين وغيرهم من المهاجرين القسريين
- محدودية الوصول إلى الخدمات الصحية والمواد الصحية والمياه
- نقص البيانات الموثوقة عن الفقر الحضري

وللتغلب على هذه التحديات، توصل فريق العمل إلى التوصيات السياساتية التالية:

- تطوير استراتيجيات تخطيط حضري شاملة وفعالة تركز بشكل خاص على إدارة أفضل للأحياء الفقيرة لمنع النمو غير المنضبط للأحياء الفقيرة الموجودة وتشكيل أحياء جديدة وتحسين وصول سكان الأحياء الفقيرة إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والخدمات الصحية من خلال الاستثمارات الاستراتيجية.
- وضع سياسات سوق العمل المحلية الفعالة التي من شأنها أن تساعد في معالجة مشكلة السمة غير المنظمة وخلق وظائف أكثر وأفضل.
- تفعيل أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي ودمجها بشكل منهجي في أدوات السياسة العامة للفقر الحضري.
- تحسين قدرة الإدارة الحضرية وتعزيز المرونة في مواجهة الصدمات (مثل جائحة كورونا).
- وضع مفهوم للفقر الحضري وتطوير / تحسين جمع البيانات وممارسات القياس لتحقيق صنع السياسات القائمة على الأدلة.

جميع الوثائق والعروض التقديمية التي تم تقديمها أثناء اجتماعات مجموعة العمل متاحة على موقع الكومسيك على الإنترنت. (www.comcec.org).

### 3.1.6 مجموعة عمل التعاون المالي للكومسيك

تعتبر إدارة الشريعة أساس ممارسة التمويل الإسلامي من خلال مراعاة المبادئ والشروط والمبادئ التي تتبناها الشريعة الإسلامية. إن نظام إدارة الشريعة القوي له أهمية خاصة لضمان الامتثال لمبادئ الشريعة وثقة العملاء وكذلك الأسواق المالية في مصداقية عمليات التمويل الإسلامي.

ونظرًا لأهمية إطار إدارة الشريعة في التمويل الإسلامي، عقد الاجتماع الرابع عشر لمجموعة عمل التعاون المالي في 15 سبتمبر/أيلول 2020 افتراضيا عبر الإنترنت تحت شعار "تحسين إطار الإدارة الشرعية في التمويل الإسلامي".

ووفقًا لتقرير بحثي تم إجراؤه حول هذا الموضوع، لم تشارك منطقة منظمة التعاون الإسلامي بقوة في إطار الإدارة الشرعية في التمويل الإسلامي. ويمكن وضع غالبية الدول الأعضاء (31 دولة عضوا) ضمن فئة النظام غير المنظم الذي لا يوجد فيه هيئة رقابة شرعية وطنية. علاوة على ذلك، هناك تسعة بلدان أعضاء لا توجد بها أنظمة ومؤسسات وممارسات التمويل الإسلامي.

علاوة على ذلك، من أجل إثراء البيانات والتحليلات الواردة في التقرير البحثي والحصول على رؤى حول بيئة السياسات لتحسين إطار إدارة الشريعة في التمويل الإسلامي، والزيارات الميدانية (الإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا) والدراسات المكتبية (ماليزيا ونيجيريا وتركيا).

ويسلط التقرير البحثي الضوء على ما يلي باعتباره التحديات الرئيسية التي تواجه الدول الأعضاء والتي تؤثر سلباً على تحسين إطار إدارة الشريعة في التمويل الإسلامي:

- محدودية الموارد البشرية المؤهلة
- نقص المؤسسات القائمة على المعرفة
- الفروق بين إشراف الهيئات الرقابية المختلفة على مهام المؤسسات المالية
- عدم تكامل اعتبارات الحوكمة الشرعية
- قلة الوعي في المجتمع
- عدم كفاية الاتصال بين المجالس الشرعية

وللتغلب على هذه التحديات، توصلت مجموعة العمل إلى التوصيات السياسية التالية:

- تطوير إطار قانوني وتنظيمي شامل لعمليات وترتيبات الحوكمة الشرعية لضمان أن جميع العمليات والأنشطة التجارية في التمويل الإسلامي متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- التشجيع على إنشاء هيئات رقابة شرعية وطنية تشرف على هيئات الرقابة الشرعية المؤسسية.
- وضع مبادئ توجيهية لضمان / تسهيل المشاركة النشطة لأصحاب حسابات الاستثمار في إدارة المؤسسات المالية الدولية وفقًا لمساهمتهم في مجمع الاستثمار.
- تشجيع تنمية المواهب من خلال برامج التدريب والشهادات المهنية وزيادة وعي أصحاب المصلحة بإدارة الشرعية.

- تعزيز دمج قطاع التمويل الإسلامي في الاقتصاد ككل بهدف جعل السياسة النقدية أكثر شمولاً.

جميع الوثائق والعروض التقديمية التي تم تقديمها أثناء اجتماعات مجموعة العمل متاحة على موقع الكومسيك على الإنترنت. (www.comcec.org)

### 3.2 تمويل مشروع الكوميسك

تمويل مشروع الكوميسك هو أحد أداتي التنفيذ لاستراتيجية الكوميسك، والذي يهدف إلى توفير التمويل لمشروعات الكوميسك في شكل منح. إذ تقدم الاستراتيجية إدارة دورة مشروع محددة بشكلٍ جيد مع آلية تمويل محددة بوضوح. والمشروعات الممولة من الكوميسك التي يتعين تقديمها من الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ضمن تمويل مشروع الكوميسك تخدم تحقيق أهداف الاستراتيجية والتوصيات السياسية المعتمدة من دورات الكوميسك وتعبئة الموارد البشرية والمؤسسية للدول الأعضاء.تمكن الأداة الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي من الاشتراك في جهود التعاون للتغلب على التحديات المشتركة للدول الأعضاء في مجالات التعاون، كما توفر فرصة للدول الأعضاء لاقتراح مشروعات متعددة الأطراف في مجالات الأولوية المحددة في استراتيجية الكوميسك ومجموعات العمل والتوصيات السياسية.

ويُعتبر تمويل مشروع الكوميسك أداة قيمة لمساعدة الدول الأعضاء في جهود وضع سياساتها، فهي تحول التوصيات السياسية للكوميسك إلى ممارسة مع تحسين القدرة المؤسسية والبشرية للدول الأعضاء. ويُنفذ كل مشروع ممول بالتعاون بمشاركة ثلاثة دول أعضاء على الأقل من الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي. وفي إطار ذلك، هي لا تمكن فقط مشاركة المعرفة والخبرة في موضوع محدد، بل كذلك تحسن قدرة الدول الأعضاء على العمل معًا لمعالجة المشكلات المشتركة عبر تنفيذ المشروعات متعددة الأطراف. وفي عام 2019، نُفذ 22 مشروعًا ضمن إطار عمل هذه الأداة بنجاح. وعبر تمويل مشروع الكوميسك، ومع الأخذ بعين الاعتبار واقع أن دولتين على الأقل أو أكثر من الدول الأعضاء تشارك كشركاء، وليس فقط كملاك مشروع، ولكن كذلك شركاء مشروع يستفيدون من الخدمات المزودة. وبهذا الصدد، حصدت 35 دولة في عام 2019 الاستفادة من تمول مشروع الكوميسك.

وعلاوةً على ذلك، وضمن الدعوة السابعة لمقترحات المشروعات، أُختير 22 مشروعًا لتمويله من قبل مكتب تنسيق الكوميسك في عام 2020، ومع ذلك لم تكتمل هذه المشروعات بعد بسبب التأخيرات الناتج عن قيود السفر الدولية المفروضة بسبب وباء فيروس كورونا المستجد. ولذا، من المتوقع الانتهاء من بعض المشروعات في عام 2021. ويوضح الجدول 1 أدناه قائمة المشروعات الممولة من مكتب تنسيق الكوميسك ضمن فترة التنفيذ السابعة لتمويل مشروع الكوميسك.

الجدول 1: المشروعات الممولة عبر تمويل مشروع الكوميسك ضمن فترة التنفيذ السابعة

| م | مالك المشروع | شركاء المشروع | مجال التعاون | مسمى المشروع |
|---|---|---|---|---|
| 1 | بينين | النيجر وتوجو وساحل العاج | الزراعة | تعزيز قدرات المخازن وتخزين الحبوب واللوبيا (سيتم تنفيذه عام 2021) |
| 2 | النيجر | بينين وساحل العاج والنيجر | الزراعة | بناء القدرات بشأن تخزين الحبوب واللوبيا (سيتم تنفيذه عام 2021) |
| 3 | سورينامي | إندونيسا وتركيا | الزراعة | بناء القدرات بشأن نظم الري لمحاصيل الخضروات (سيتم تنفيذه عام 2021) |
| 4 | كومستيك | مصر والعراق والأردن وماليزيا وباكستان والمملكة العربية السعودية وتركيا | الزراعة | التقنيات الجديدة للتربية الأمن الغذائي وأمن التغذية (سيتم تنفيذه عام 2021) |
| 5 | سيسريك | بنغلاديش وجيبوتي وإندونيسيا والأردن وعُمان وفلسطين والمملكة العربية السعودية والسنغال والسودان وسورينامي وتركيا وأوغندا | الزراعة | تعزيز الأمن الغذائي عبر الميزانيات الوطنية للطعام (سيتم تنفيذه عام 2021) |
| 6 | بروني دار السلام | إندونيسيا وماليزيا | المالية | برنامج القدرة المالية بشأن الصكوك والصكوك البيئية والاجتماعية والإدارية وتقنية التمويل الإسلامي (سيتم تنفيذه عام 2021) |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 7 | ماليزيا | تركيا وبوروني دار السلام | المالية | تعزيز سوق رأس المال الإسلامية عبر التكنولوجيا المالية (سيتم تنفيذه عام 2021) |
| 8 | نيجيريا | السودان وموزمبيق | المالية | تحسين التكافل في الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي |
| 9 | سيراليون | ماليزيا ونيجيريا | المالية | تسهيل وصول رائدات الأعمال إلى التمويل الإسلامي |
| 10 | بينين | غامبيا والنيجر وتركيا | القضاء على الفقر | برنامج تجربة دعم برنامج إصلاح التدريب والتعليم الفني والمهني في الدول المختارة لمنظمة التعاون الإسلامي (سيتم تنفيذه عام 2021) |
| 11 | غامبيا | سيراليون ونيجيريا | القضاء على الفقر | دمج تعليم ريادة الأعمال في المناهج الدراسية (سيتم تنفيذه عام 2021) |
| 12 | تركيا | السودان والصومال والنيجر | القضاء على الفقر | تعزيز القدرات البشرية الصحية وإنشاء فريق عمل تدخل (سيتم تنفيذه عام 2021) |
| 13 | المالديف | تركيا وماليزيا | التجارة | تحسين نظام ضبط استيراد وتصدير الطعام (سيتم تنفيذه عام 2021) |
| 14 | السودان | تشاد ومصر وتونس | التجارة | الإدارة الفعالة للحدود عبر النقطة الحدودية الواحدة |
| 15 | غرفة التجارة والصناعة والزراعة الإسلامية | 25 دولة عضو | التجارة | التحول الرقمي لتعزيز تيسير التجارة (سيتم تنفيذه عام 2021) |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 16 | معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية | تركيا والمغرب والكاميرون وساحل العاج والغابون ومالي وغينيا والنيجر وبوركينافاسو والجزائر وتونس وموريتانيا وجيبوتي والسنغال و | التجارة | منظمة التعاون الإسلامي/ تدريب مؤسسة حلال لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية لإقليم أفريقيا (سيتم تنفيذه عام 2021) |
| 17 | الكاميرون | ساحل العاج وتشاد | النقل والاتصالات | إنشاء دائرة سجلات للنقل البحري |
| 18 | النيجر | بينين وتوجو وغامبيا | النقل والاتصالات | مراقبة ممر النقل لاجوس – ابيدجان |
| 19 | تركيا | الجزائر وتونس | النقل والاتصالات | تنفيذ المعاهدات البحرية الدولية (سيتم تنفيذه عام 2021) |
| 20 | الكاميرون | أزربيجان وبروكينافاسو والنيجر والسنغال | السياحة | بناء القدرات للأطراف المعنية لمنظمات إدارة الوجهة (سيتم تنفيذه عام 2021) |
| 21 | تركيا | أفغانستان وإيران | السياحة | إحياء مسار السفر ميفلانا (سيتم تنفيذه عام 2021) |
| 22 | أوغندا | غامبيا وماليزيا وموزمبيق والنيجر | السياحة | السياحة القائمة على المجتمع عبر الترويج للمواقع الأثرية (سيتم تنفيذه عام 2021) |

وعلاوةً على ذلك، عُقدت العديد من جلسات التدريب عبر الإنترنت فيما يخص تمويل مشروع الكوميسك على أساس أسبوعي في الفترة من 10 يونيو إلى 8 يوليو. وقد أوضحت الدورات لطاقم عمل المشروع العوامل المسؤولة وقواعد التنفيذ والمراقبة والوضوح مع نظام معلومات إدارة المشروع.

ومن ناحية أخرى، قدم مكتب تنسيق الكوميسك الدعوة الثامنة بتاريخ 1 سبتمبر 2020. والمستندات ذات الصلة متاحة على الموقع الإلكتروني للكوميسك (project.comcec.org).

### 3.2.1 المبادرات الجديدة: استجابة الكوميسك لفيروس كورونا المستجد وبرنامج القدس

في ضوء معالجة التفريعات الحالية والمحتملة لوباء فيروس كورونا المستجد، قرر مكتب تنسيق الكوميسك البدء في برنامج استجابة الكوميسك لفيروس كورونا المستجد للاستفادة من المؤسسات العامة بالدول الأعضاء. ويتمحور برنامج استجابة الكوميسك لفيروس كورونا المستجد أساسًا حول تخفيف الآثار السلبية للوباء على اقتصادات الدول الأعضاء مع التركيز الخاص على قطاعات الزراعة والتجارة والسياحة في مرحلة التجريب. وضم نالبرنامج، سيمول مكتب تنسيق الكوميسك أنواع محددة من المشروعات، والتي تركز على تقييم الاحتياجات ومشاركة التجارب وتوفير المنح المباشر للمستفيدين النهائيين والتوصيل بين المبتكرين والمستثمرين. وسيقدم مكتب تنسيق الكوميسك الدعوة لمقترح مشروع ليُمول ضمن البرنامج الجديد بعنوان استجابة الكوميسك لفيروس كورونا المستجد في عام 2021 بحلول منتصف شهر أكتوبر 2020.

ثانيًا، فيما يخص الموقف الحالي والظروف الخاصة في فلسطين، وخصوصًا القدس الشريف وقرارات القمم الإسلامية الاستثنائية الأخيرة بشأن القدس، بدأ مكتب تنسيق الكوميسك برنامج القدس الذي يركز على تنمية الوجهة وإدارتها والسياحة القائمة على المجتمع في القدس. ويحتوي البرنامج على العديد من المشروعات ليتم تنفيذها بين 2020 و2022 لتُنفذ مع وزارة الاقتصاد الوطني في فلسطين.

وقد بدأ المشروعان الأولان في عام 2020. وضمن المشروع الأول بعنوان *"تحليل البنية التحتية للسياحة وتطوير خريطة طريق وجهة السياحة للقدس"* ، أجرى مكتب تنسيق الكوميسك دراسة بحثية لتحليل البنية التحتية للسياحة وتطوير خريطة طريق وجهة السياحة للقدس. وضمن إطار عمل هذه الدراسة البحثية، سيتم تقييم الموقف الحالي للبنية التحتية للسياحة في القدس (الفنادق والمطاعم والنقل والموارد البشرية والتوجيهات ومشغلي الرحلات وخلافه)، والمجالات الأكثر إلحاحًا التي تحتاج إلى استثمار سوف تُحدد، وسوف تُحلل الأصول والمرافق الثقافية التي يمكن شمولها في السياحة التي تقدمها القدس. كما يحتوي المشروع على تقييم عدد وقدرات مرافق السياحة والعاملين بها في القدس والحاجة إلى تدريب موظفي وعاملي القطاع. وسوف يوفر المشروع في النهاية تحليل نقاط القوة ونقاط التحسين والفرص والتهديدات مع المهمة والرؤية والهدف للوجهة السياحية واستراتيجية الاتصالات للقدس.

يهدف المشروع الثاني بعنوان *"دعم القدرة المؤسسية لمجلس السياحة والآثار في القدس"* إلى تحسين إضفاء الطابع المؤسسي وآلية التمويل المستدام لمجلس السياحة والآثار في القدس ليكون مؤسسة إدارة وجهة جيدة التشغيل للقدس. ويتوقع المشروع دراسة مفاهيمية لتحديد احتياجات التدريب لموظفي مجلس السياحة والآثار في القدس ووضع نماذج التدريب وتقديم برامج التدريب والتوصية بالهيكل التنظيمي لمنظمات إدارة الوجهات واحتياجات الموارد البشرية وفرص التمويل الذاتي المستدامة. وضمن هذا النطاق، وبعد إجراء تقييم احتياجات التدريب لطاقم عمل مجلس السياحة والآثار في القدس فيما يخص الكفاءات والمؤهلات المطلوبة، سوف يُنظم برنامج تدريب عبر الإنترنت لموظفي مجلس السياحة والآثار

في القدس فيما يخص (1) إدارة الوجهة والتنافسية و(2)تخطيط السياحة والآثار الثقافية و(3) استراتيجيات تطوير منتجات السياحة.

ويُتوقع الانتهاء من كلا المشروعين بنهاية عام 2020. ويُخطط تنفيذ المشروعات المتبقية بين 2021 و2022.

**3.3 متابعة توصيات سياسات الكومسيك: جهود الدول الأعضاء لتنفيذ توصيات السياسات التي اعتمدتها الكومسيك في دورتها الخامسة والثلاثين.**

تتطلب الجهود المستمرة لمتابعة حالة تنفيذ توصيات سياسات الكومسيك وتحديد التقدم والأداء على المستوى الوطني آلية قوية للمراقبة والتقييم في إطار الكومسيك. ولهذا الغرض، أطلقت الكومسيك نظام متابعة سياسات الكومسيك في يوليو/تموز 2019 لتقييم نتائج تنفيذ توصيات سياسات الكومسيك التي تم تبنيها في الدورات الوزارية للكومسيك.

وكمنصة إلكترونية يهدف نظام متابعة سياسات الكومسيك إلى تسهيل المتابعة الفعالة لتنفيذ توصيات السياسات في البلدان الأعضاء. ولقد تم تصميم برنامج الكومسيك للنشاطات المالية على أساس نهج الرصد والتقييم المستند إلى النتائج، والذي يركز على النتائج والآثار أكثر من العملية. بالإضافة إلى ذلك، يساعد نظام متابعة سياسات الكومسيك مكتب تنسيق الكومسيك على جمع البيانات والمعلومات المتزامنة وإدارتها وتحليلها والإبلاغ عنها إلى الكومسيك ذات الصلة وكذلك استخراج المعلومات ذات الصلة للتخطيط المستقبلي.

علاوة على ذلك، من المتوقع أن يضمن نظام متابعة سياسات الكومسيك تعزيز مشاركة الدول الأعضاء وتبنيها من خلال تقديم تقارير منتظمة وموثوق بها والتنفيذ الفعال لتوصيات سياسات الكومسيك.

ولقد أبلغت، حتى الآن، 6 دول أعضاء فقط، فيما يتعلق بتوصيات السياسة التي اعتمدتها الدورة الخامسة والثلاثون للكومسيك، ردودها على النظام في خمسة مجالات تعاون وهي التجارة (دولتان)، النقل والاتصالات (دولتان) ، الزراعة (دولة واحدة)، والتخفيف من حدة الفقر (دولتان) والتمويل (دولة واحدة). ترد التفاصيل المتعلقة بردود الدول الأعضاء المعنية أدناه تحت كل مجال من مجالات التعاون.

**أ. التعاون التجاري**

<u>إندونيسيا</u>

فيما يتعلق بتوصيات السياسات المتعلقة بإنشاء آلية تشاور رسمية بين السلطات التنظيمية والمجتمع التجاري من أجل ضمان بيئة تجارية فعالة لصالح مختلف أصحاب المصلحة على المستوى الوطني؛ أفادت إندونيسيا بأن لديها بالفعل استراتيجية / خطة عمل / خارطة طريق لهذا الهدف وجاهزة لتقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء الأخرى الطالبة من خلال ورش العمل.

إلى جانب إنشاء آلية تشاور رسمية، أفادت إندونيسيا أيضًا بأن لديها بالفعل استراتيجية وخطة عمل وخارطة طريق بشأن تطوير نظام حكم متقدم فعال وتعزيز أنظمة النوافذ الواحدة المتكاملة وبوابات المعلومات التجارية.

وفيما يتعلق بتوصية السياسة المتعلقة بإدارة الحدود، أكملت إندونيسيا استراتيجيتها وخطة عملها وخارطة الطريق وكذلك اللوائح والقانون والتدابير الإدارية ذات الصلة بهدف تنفيذ توصية السياسة هذه. علاوة على ذلك، أفادت إندونيسيا بأنها تستطيع تقديم المساعدة التقنية للبلدان الأعضاء الأخرى الطالبة بشأن هذا الموضوع.

<u>الأردن</u>

فيما يتعلق بتوصيات السياسات المتعلقة بإنشاء آلية تشاور رسمية بين السلطات التنظيمية والمجتمع التجاري من أجل ضمان بيئة تجارية فعالة لصالح مختلف أصحاب المصلحة على المستوى الوطني؛ أفاد الأردن بأن لديه بالفعل استراتيجية / خطة عمل / خارطة طريق لهذا الغرض. كما أفاد الأردن بأنه يبذل جهودا متواصلة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل فعال لنشر التجارة وتطوير نظام حكم مسبق فعال من أجل تعزيز اليقين والقدرة على التنبؤ بعمليات الجمارك.

علاوة على ذلك، ينظر الأردن في وجود استراتيجية / خطة عمل / خارطة طريق لتعزيز أنظمة النوافذ الواحدة المتكاملة وبوابات المعلومات التجارية. بالإضافة إلى ذلك، هناك عملية مستمرة لإصدار لائحة / قانون / إجراء إداري لهذا الغرض.

وقد أنجز الأردن الاستراتيجية وخطة العمل وخريطة الطريق المطلوبة بهدف إقامة تبادل إلكتروني فعال لأنظمة المعلومات بين جميع الوكالات ذات الصلة، لا سيما بين الدول المجاورة. على الرغم من عدم وجود تنظيم / قانون / تدبير إداري بشأن هذه المسألة، يقوم الأردن بالعديد من الأنشطة التدريبية من أجل تنفيذ توصيات السياسة المعنية.

فيما يتعلق بتوصيات السياسات المتعلقة بتبسيط الإجراءات الشكلية والمتطلبات المستندية لتسهيل عمليات العبور، هناك عملية مستمرة لوضع استراتيجية / خطة عمل / خارطة طريق. يتم إجراء أنشطة مثل التدريبات وورش العمل والمؤتمرات لهذا الغرض في الأردن.

**ب. النقل والمواصلات**

<u>الأردن</u>

فيما يتعلق بتوصيات السياسات المتعلقة بتحسين إدارة المخاطر في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال النقل في البلدان الإسلامية، أفاد الأردن بأن لديه بالفعل استراتيجية / خطة عمل / خارطة طريق لتطوير الإطار القانوني من خلال اعتماد تشريعات مخصصة للشراكة بين القطاعين العام

والخاص. وفي هذا الصدد، يعرب الأردن عن استعداده لتقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء الأخرى الطالبة من خلال ورش العمل.

إلى جانب ذلك، يوجد في الأردن بالفعل وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي تسهل توزيع المسؤوليات لإدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص. لدى الأردن أيضًا بيئة إدارية مواتية لدعم استخدام الأدوات الفنية المناسبة والتحليلات وما إلى ذلك، وتطوير قاعدة بيانات قوية وكفاءات لتقليل المخاطر أثناء تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. علاوة على ذلك، لدى الأردن إرشادات وقوائم مراجعة لإدارة المخاطر لتحسين تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وفيما يتعلق بتوصيات السياسات المتعلقة بتحسين تقييم مشاريع النقل في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أفاد الأردن بأنه يبذل جهودًا مستمرة لإكمال استراتيجية / خطة عمل / خارطة طريق، والتي تهدف إلى تصميم إطار منهجي لتقييم مشاريع النقل، مشيرًا إلى الأهداف والأنواع والمنهجيات المستخدمة.

كما يبذل الأردن جهودًا متواصلة لإكمال استراتيجية / خطة عمل / خارطة طريق فيما يتعلق بتطوير الأدلة والمبادئ التوجيهية لضمان تقييمات فعالة ومنسقة لمشاريع النقل. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن الأردن بحاجة إلى مساعدة فنية من خلال برامج التدريب.

<u>تركيا</u>

فيما يتعلق بتوصيات السياسات المتعلقة بتحسين إدارة المخاطر في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال النقل في البلدان الإسلامية، أفادت تركيا بأن لديها بالفعل استراتيجية وخطة عمل وخارطة طريق لتطوير الإطار القانوني من خلال اعتماد تشريعات مصممة خصيصًا للشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي هذا الصدد، فإن تركيا على استعداد لتقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء الأخرى الطالبة من خلال الزيارات الدراسية.

علاوة على ذلك، يوجد في تركيا وحدات / إدارات محددة تابعة لوزارة النقل والبنية التحتية والمديريات العامة للطرق السريعة، والتي تسهل توزيع المسؤوليات لإدارة الشراكات بين القطاعين العام والخاص على مدار دورة حياتها. تعتبر القدرات المؤسسية والبشرية المحدودة والخبرة الفنية بالإضافة إلى جائحة كورونا من التحديات الرئيسية لتطوير المبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر وقوائم المراجعة من أجل تحسين تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وفيما يتعلق بتوصيات السياسات المتعلقة بتقييمات مشاريع النقل التحسينية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ردت تركيا بأن لديها بالفعل إطارًا منهجيًا لتقييم مشاريع النقل، مع الإشارة إلى الأهداف والأنواع والمنهجيات المستخدمة. بالإضافة إلى ذلك، لدى تركيا كتيبات إرشادية ومبادئ توجيهية لضمان تقييمات فعالة ومتناسقة لمشاريع النقل وكذلك التنفيذ الفعال للمشروعات الحالية.

**ج. الزراعة**

ماليزيا

فيما يتعلق بالتوصية المتعلقة بالسياسات المتعلقة بتعزيز القدرة على جمع وإدارة ونشر بيانات التجارة الزراعية، أشارت ماليزيا إلى أنها تبذل بالفعل جهودًا متواصلة لوضع وثيقة سياسات جنبًا إلى جنب مع الاستعدادات التنظيمية والإدارية ذات الصلة بالموضوع.

**د. التعاون المالي**

إيران

ذكرت إيران أنها تقوم بتطوير إطار قانوني وتنظيمي شامل لصناعة التكافل لتسهيل العمليات والشفافية والحوكمة في هذا القطاع.

إلى جانب ذلك، ووفقًا لتوصيات الكومسيك الرابعة والثلاثين للسياسة الوزارية، أجرت إيران العديد من الأنشطة مثل ورش العمل والتدريب والندوة لتحسين القدرات ورأس المال البشري لزيادة استخدام التمويل الإسلامي لتمويل البنية التحتية.

**هـ. مكافحة الفقر**

إيران

فيما يتعلق بتوصيات السياسة حول الوصول إلى الخدمات الصحية، تم الإبلاغ عن أن إيران مستعدة لتقديم المساعدة التقنية من خلال الندوة و / أو البرنامج التدريبي و / أو ورشة العمل إلى البلدان الأعضاء الأخرى الطالبة لتطوير استراتيجية / سياسة بما في ذلك خطة جيدة التصميم خطط الدفع والتأمين الصحي لتحقيق التغطية الصحية الشاملة.

وفيما يتعلق بوفيات الأطفال والأمهات، ذُكر أن بإمكان إيران الاستفادة من فرص المساعدة التقنية في شكل برامج تدريبية أو ورش عمل أو ندوات لوضع استراتيجية / سياسة لتحسين الوصول إلى رعاية صحة الأم والوليد والطفل وتوفير التوزيع العادل لمقدمي الخدمات الصحية. كما أعربت إيران عن استعدادها للتعاون مع الدول بشأن القضايا المرتبطة بالحصول على خدمات صحة الأم والوليد والطفل من خلال تبادل برامج الخبراء.

كما أعربت إيران عن استعدادها لتقديم المساعدة التقنية من خلال ورش العمل وتبادل برامج الخبراء لتحسين أداء النظام الصحي من خلال التدريب وممارسة المعايير الموصى بها لبروتوكولات الرعاية والمراقبة المنتظمة للمعايير.

أما فيما يتعلق بتطوير / تحسين أنظمة إدارة المعلومات الصحية المتكاملة وتطوير برامج تعليمية مستدامة حول رعاية صحة المرأة والطفل، فقد أعربت إيران عن استعدادها لتقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء الأخرى التي تطلب ذلك.

## 4 المشاريع والأنشطة الهامة لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ومنتدياتها التي تخدم أهداف الاستراتيجية

كما تنفذ مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة بتنفيذ برامج ومشاريع وأنشطة تخدم أهداف الاستراتيجية. وفيما يلي بعض المشاريع والأنشطة التي عقدت منذ الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك.

- يعتبر نظام الأفضليات التجارية داخل منظمة التعاون الإسلامي هو أهم مشروع للكومسيك في مجال التجارة. ولن يسهل النظام زيادة التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي فحسب، بل سيبني أيضًا إطارًا للتعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وبالتالي، سيكون أساسًا لمزيد من التعاون بين الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، طلبت الدورة الخامسة والثلاثون للكومسيك من الدول الأعضاء المعنية تسريع جهودها لتقديم قوائم الامتياز إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية بالشكل القياسي الذي وزعته سكرتارية الشركات عبر الوطنية لتفعيل هذا النظام في أقرب فرصة. ولتسريع العملية، طلبت وزارة التجارة في الجمهورية التركية، رئيس الدورتين الأولى والثانية من اجتماعات الشركات عبر الوطنية، من أمانة اللجنة عبر الوطنية تنظيم اجتماع استشاري افتراضي لمناقشة القضايا المتعلقة بتنفيذ نظام الأفضليات التجارية بحضور الدول المشاركة التي صادقت على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية وقدمت قوائم الامتيازات الخاصة بها. وقد أعلن مكتب تنسيق الكومسيك، بالتشاور مع البلد المضيف والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (بصفته الأمانة العامة المشتركة للجنة المفاوضات التجارية) أن الاجتماع التشاوري الافتراضي المذكور سيعقد افتراضيا عبر الإنترنت في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2020.
- علاوة على ذلك، خلال القمة الإسلامية الثالثة عشرة التي عقدت في الفترة من 10 إلى 15 أبريل/نيسان 2016 في إسطنبول - تركيا، اقترح السيد رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، إنشاء مركز تحكيم تابع لمنظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول لصالح الدول الأعضاء. بناء على هذا الاقتراح، وضعت الكومسيك هذه المبادرة الهامة على جدول أعمالها. وقد وافق الاجتماع الخامس والثلاثون للجمعية العمومية للمحكمة الجنائية الدولية على النظام الأساسي للمركز. وتم توقيع اتفاقية المقر الرئيسي للمركز خلال الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك. تجري كل من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة واتحاد الغرف وتبادل السلع في تركيا الاستعدادات النهائية لتشغيل المركز قريبًا.
- توفر المنتديات العاملة في مجال التعاون المالي في إطار الكومسيك منصات تعاون منتظمة للهيئات ذات الصلة في الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، يعمل منتدى أسواق الأوراق المالية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تعزيز التعاون بين بورصات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات ذات الصلة. كما طور المنتدى بعض المشاريع الهامة بما

في ذلك مؤشر الشريعة S&P OIC / COMCEC 50. علاوة على ذلك، عمل المنتدى على إنشاء بورصة / منصة للذهب للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وسيعقد الاجتماع الرابع عشر للمنتدى في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2020. كما أن التفاصيل المتعلقة بأنشطة المنتدى متاحة على موقع المنتدى. (www.oicexchanges.org)

- • يوفر منتدى الكومسيك لمنظمي أسواق رأس المال آلية تعاون منتظمة للهيئات التنظيمية لأسواق رأس المال في الدول الأعضاء. إلى جانب أنشطته العادية ، يبذل المنتدى جهودًا لتحقيق "مبادرة الكومسيك العقارية" في ضوء قرارات الكومسيك ذات الصلة. سيتم تنظيم الاجتماع التاسع للمنتدى في الفترة من 13 إلى 14 أكتوبر 2020.
- يسهل منتدى البنوك المركزية لمنظمة التعاون الإسلامي والكومسيك تبادل الخبرات بين السلطات ذات الصلة في الدول الأعضاء وتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية في هذا المجال. وسيتم تنظيم الاجتماع الثاني للمنتدى افتراضيا عبر الإنترت في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2020.
- يتم تنظيم المعارض التجارية الإسلامية لزيادة التجارة البينية وتعزيز المنتجات والصناعات والخدمات في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. بالإضافة إلى المعارض التجارية الإسلامية، يتم تنظيم معارض ومعارض خاصة بقطاعات معينة من قبل الدول الأعضاء بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة.
- ومنذ الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك، واصل مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية أنشطته نحو تعزيز وتحسين النظم الإحصائية الوطنية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بهدف إنتاج إحصاءات وطنية أفضل وبالتالي مساعدة صانعي السياسات على تقديم سياسات واستراتيجيات وطنية أفضل . وفي هذا السياق، يساهم المركز في بناء القدرات الفنية للمكاتب الإحصائية الوطنية والمكونات الأخرى للنظم الإحصائية الوطنية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بصفته أمانة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC-StatCom) ومن خلال برنامج بناء القدرات (StatCaB).
- بذل مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية أيضًا جهودًا لتعزيز التعاون فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي فيما بين بلدان الجنوب من خلال تنفيذ مجموعة واسعة من برامج بناء القدرات وأنشطة التدريب في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية ذات الأهمية المباشرة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومنذ اندلاع جائحة فيروس كورونا أجرى المركز معظم أنشطته المخطط لها في عام 2020 من خلال أساليب تكنولوجيا المعلومات المعتمدة حديثًا للتعلم عن بعد من أجل الاستجابة لهذا الوضع الاستثنائي.

- علاوة على ذلك، خلال الفترة قيد الاستعراض، وقع مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية 4 اتفاقيات مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة من أجل تعزيز علاقاته مع شركائه من أجل تنفيذ أفضل لاستراتيجية الكومسيك وتوصيات السياسات الوزارية.
- علاوة على ذلك، واصل معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية العمل على تطوير المعايير المشتركة التي تشتد الحاجة إليها في منظمة التعاون الإسلامي بما في ذلك معيار منظمة التعاون الإسلامي / معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية للسياحة الحلال، والذي تم نشره في ديسمبر/كانون الأول 2019. وقد أجرى معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية 6 برامج تدريبية حول معايير الحلال لمنظمة التعاون الإسلامي / معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية من أجل المساعدة في الاستخدام المشترك للمعايير داخل منظمة التعاون الإسلامي.
- عقدت القمة العالمية للحلال 2019، وهي فعالية حلال مرموقة في العالم تجمع المتحدثين البارزين والجهات المعنية المهمة في صناعة الحلال، بالتزامن مع معرض الحلال السابع لمنظمة التعاون الإسلامي في 28 نوفمبر/تشرين الثاني - 1 ديسمبر/كانون الأول 2019 في إسطنبول تحت رعاية رئاسة الجمهورية التركية. وقد شارك في تنظيم القمة العالمية للحلال معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة وفعاليات الاكتشاف تحت شعار "حلال لجميع الأجيال: أهمية الأسرة والشباب".
- علاوة على ذلك، يوفر منتدى سياحة القطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي / الكومسيك قناة اتصال منتظمة لممثلي القطاع الخاص في البلدان الأعضاء. وفي هذا الصدد، ستعقد وزارة الثقافة والسياحة بالجمهورية التركية، والتي تعمل بمثابة أمانة المنتدى، الاجتماع الثامن لمنتدى سياحة القطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي / الكومسيك تقريبًا في الربع الأخير من عام 2020 تحت شعار "القدس كوجهة خاصة".

## 5 الخاتمة

جلبت استراتيجية الكومسيك ديناميكية جديدة لجهود التعاون الاقتصادي والتجاري تحت رعاية الكومسيك. وقد أتاحت مجموعات عمل الكومسيك، باعتبارها إحدى أدوات تنفيذ الاستراتيجية، الفرصة للدول الأعضاء لمناقشة القضايا المهمة على المستوى الفني في مجالات التعاون.و خلال الاجتماعات الأخيرة لمجموعات العمل، ركزت المناقشات على تحديد العقبات المشتركة وتبادل قصص النجاح وتبادل وجهات النظر حول خيارات السياسة الممكنة لمعالجة المشاكل المشتركة في المجالات المعنية.

ومنذ الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك عقدت ستة اجتماعات لمجموعة العمل وثلاثة اجتماعات استشارية افتراضيا عبر الإنترنت حول تأثيرات جائحة كورونا. وركزت الاجتماعات التي حضرها ممثلو

الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات الدولية ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على قضايا مهمة في مجالات التعاون الستة للكومسيك. واطلعت مجموعات العمل على التقارير البحثية الموضوعية المعدة لاجتماعات وتجارب الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية. ضمن تنفيذ تمويل مشروع الكوميسك، في عام 2019، نُفذ 22 مشروعًا بنجاح بواسطة الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي. وعبر هذه المشروعات، استفادت 35 دولة عضو من تمويل مشروع الكوميسك. وعلاوةً على ذلك، وضمن الدعوة السابعة لمقترحات المشروعات، أُختير 22 مشروعًا لتمويلهم من مكتب تنسيق الكوميسك في عام 2020. ومع ذلك لم تكتمل هذه المشروعات بسبب التأخيرات التي نتجت عن قيود السفر الدولية المفروضة بسبب وباء فيروس كورونا المستجد. ولذا، يُتوقع الانتهاء من بعض المشروعات في عام 2021. ومن ناحية أخرى، قدم مكتب تنسيق الكوميسك الدعوة الثامنة بتاريخ 1 سبتمبر 2020. والمستندات ذات الصلة متاحة على الموقع الإلكتروني للكوميسك.